«جنيف ٦»: لا اختراق.. ونتائج خجولة

| مازن جبور

رغم التهويل والتضخيم الذي استبق به المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا الجولة السادسة من المحادثات السورية السورية في جنيف، إلا أن هذه الجولة لم تحقق أي اختراق، وكانت نتائجها خجولة جداً حيث انتهت من دون أن تحقق أي تقدم حقيقي في ظل توتر ناجم عن عدوان شنه طيران «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة بذريعة محاربة تنظيم داعش الإرهابي على قوات رديفة للجيش العربي السوري كانت تتجه في عمق بادية الشام.

دي ميستورا وفي ختام أربعة أيام من المحادثات غير المباشرة في جنيف بين وفد سورية برئاسة السفير لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري ووفود المعارضات، أعلن وفق ما نقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء، أنه «يريد استئناف المحادثات في حزيران لكن لم يتم تحديد موعد حتى الآن».

التقدم الوحيد الخجول الملموس خلال هذه الجولة كان محادثات لموظفي الأمم المتحدة مع خبراء حكوميين من جهة، وخبراء من وفود المعارضات من جهة أخرى، تطرقت إلى «القضايا القانونية والدستورية»، على أن تعقد اجتماعات مماثلة خلال المحادثات المقبلة وربما أيضاً بين كل جولة. وقال المبعوث الأممي في هذا الشأن «نحن لن نقوم بصياغة الدستور، لكن هذا سيساعد كثيراً».

ويبدو أن تخطيط الأمم المتحدة لتكون جولة «جنيف ٦» التي انتهت الجمعة قصيرة ومركزة جداً، وفق ما أعلن نائب المبعوث الأممي رمزي عز الدين رمزي خلال زيارته إلى دمشق قبيل انطلاقها، تركت آثارا سلبية على المحادثات بسبب ضيق الوقت، ذلك أن الأطراف لم تكن قادرة على مناقشة السلال الأربع (الإرهاب، الدستور، الانتخابات، الحكم) المتفق عليها في جدول الأعمال المعتمد في الجولة الرابعة.

وإضافة إلى الخلافات السياسية، طغى على ختام جولة «جنيف ٦» عدوان «التحالف الدولي» الذي استهدف قافلة للقوات الرديفة للجيش العربي السوري كانت متجهة في عمق بادية الشام باتجاه الحدود العراقية السورية في منطقة الشحمة، حيث دخل الطيران المعادي من طريق الأجواء الأردنية على علو منخفض، واستشهد خلال العدوان ستة مقاتلين وجرح ثلاثة، وذلك بالتناسق شكلاً ومضموناً مع مجموعة من التحركات والتصريحات السياسية والميدانية العدوانية من واشنطن ضد دمشق.

كما أن التزامن مع الجولة السادسة من محادثات جنيف، أوصل رسالة أميركية مفادها أن الساحة السورية لن تُترك للحلول السياسية المقترحة روسياً.

وكما تمكنت الدبلوماسية السورية المحنكة من فرض سلة الإرهاب على سلال دي ميستورا الثلاث التي طرحها في محادثات «جنيف ٤»، تمكن وفد سورية في «جنيف ٦» من إجبار دي ميستورا على التراجع وسحب ورقته «لتشكيل لجنة تشاورية للشؤون القانونية والدستورية» التي قدمها إلى الوفود المشاركة في «جنيف ٦»، حيث أكد وفد سورية أن هذا الأمر ليس من اختصاص المبعوث الأممي.

وفي إشارة إلى النتائج الخجولة لـ«جنيف ٦» قال الجعفري في تصريح صحفي، عقب انتهاء الجولة، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: «في هذه الجولة ناقشنا بشكل رئيسي موضوعاً واحداً فقط وهو يمكن أن تعتبروه الثمرة التي نجمت أو نضجت أو نتجت عن هذه الجولة وأعني بذلك اجتماعات الخبراء.. حدث اجتماع واحد للخبراء أمس بين خبرائنا وخبراء المبعوث الخاص وهذه هي النتيجة الوحيدة التي خرجنا بها في هذه الجولة».

وعما إذا تمت مناقشة أي من السلات الأربع قال الجعفري: «في أربعة أيام لم نتطرق إلى أي سلة من السلات الأربع ونتكلم فقط عن موضوع اجتماعات الخبراء».

وقال الجعفري رداً على سؤال بشأن تزامن الاجتماع مع عدوان أميركي ومجزرة لداعش بحق السوريين إضافة إلى الطموح بتحقيق نتائج أفضل في هذه الجولة: «طموحنا السياسي هو الأعلى من حيث الاهتمامات والمشاغل ضمن جميع الأطراف المشاركة.. طموحنا هو الأعلى لأننا نريد أن نركز باستمرار على مسألة مكافحة الإرهاب.. الإرهاب المتمثل بالمجموعات الإرهابية وإرهاب الدول والحكومات الذي يجري بحق بلادنا».

وحول تحديد سقف زمني لاجتماعات الخبراء وهل ستستمر خارج نطاق اجتماعات جنيف، قال الجعفري: «لم أقل ذلك.. قلت إنه في هذه الجولة جرى اجتماع وحيد فقط على مستوى الخبراء وهو الاجتماع الذي جرى بالأمس أنا أقصد بين خبرائنا وخبراء المبعوث الخاص ولكن الاتفاق هو أن تجري هذه الاجتماعات الفنية خلال الجولات وليس بين الجولات أو بعدها».

ونفى الجعفري تصريحات البعض عن أنه جرى التركيز خلال الاجتماعات حول موضوع الانتقال السياسي وطبيعة الحكم، قائلاً: «هذا الكلام كذب وافتراء وزور بالمطلق».

وحول الادعاءات الأميركية بشأن سجن صيدنايا، أوضح الجعفري أن «الغرض من القصة المفبركة من المخابرات الأميركية هو لزيادة الضغط علينا سياسيا كحكومة وثانيا التمهيد لزيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الرياض لأنه يتكلم عن إنشاء ناتو جديد عربي إسلامي.. إلى آخره وهي قصة مضحكة.. وذلك بتمويل سعودي خليجي وهم جاهزون لصرف مليارات الدولارات على فبركة حروب في المنطقة زيادة على الحروب القائمة».

وعلى الرغم من أن المبعوث الأممي صرح في ختام «جنيف ٦» أن الجولة القادمة من المحادثات ستعقد في حزيران القادم، إلا أن دي ميستورا يتحدث عن توقعات وعليه أن ينتظر نتائج زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى المنطقة ليتمكن بعدها من الحديث على ما يمكن تسميته اصطلاحا وفق المعتاد «جنيف ٧».

من محادثات «جنيف ٦» بين الأمم المتحدة ووفد الجمهورية العربية السورية (رويترز-أرشيف)

قولاً واحداً

جنيف من موقع آخر

مازن بلال

يسعى المبعوث الدولي الخاص لسورية، ستيفان دي ميستورا، إلى ضمان التوازن الدولي والإقليمي في محادثات جنيف، وغالبا ما تأتي مبادراته لتصحيح هذا التوازن من دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التوافق السوري، وما حدث في الجولة الأخيرة من جنيف يعكس تفكير دي ميستورا بشكل واضح، فهو أسقط آلية عمل أستانا على طاولة المفاوضات في جنيف، وحاول استخدام ما حدث في العاصمة الكازاخية لإخراج مبادرته التي خلقت تناقضات داخل الوفود المشاركة في جنيف، وفي النهاية كانت الأيام الأربعة للتفاوض اختبارا لخلق نموذج يضمن بقاء المسار السياسي نقطة توازن فقط.

الجانب الأساسي في نظرة دي ميستورا هي القوة التي تجمع المتفاوضين، وهو يقوم بعملية فرز بين الجانب الحكومي والأطراف الأخرى؛ فلا يجد، عند المعارضة، سوى وفد الهيئة العليا للتفاوض كقوة لأنها تعبر عن توجه دولي وإقليمي، أما منصتا القاهرة وموسكو فهما على هامش المسار السياسي حتى اللحظة، وهو لم يضعهما في أولوية اعتباراته عندما قدم اقتراحه لتشكيل لجنة بشأن الدستور، واعتبر أن تمثيلهما يصب في الجانب الروسي ومن ثمّ فهما ممثلتان بشكل أو بآخر عبر فريق التفاوض الحكومي، والدبلوماسيين الروس الذين يحاولون تسهيل مهمة التفاوض.

وفق السياق نفسه، فإن دي ميستورا لم يقم بدعوة أي من مندوبي المعارضة في الداخل؛ وذلك بعد مشاركتهم بجولتين متتاليتين، فحساباته ذهبت نحو الحفاظ على المساحة المتساوية لكل من موسكو وواشنطن، على حين كانت معارضة الداخل خياراً روسياً وفق تصوراته، وبالتأكيد فإن هذه الحسابات تبدو مبررة بالنسبة للمبعوث الدولي، وهو موظف أممي يسعى لتأمين موقعه داخل مهمة معقدة، ولكن على مستوى حل الأزمة السورية، فإنه أدى إلى «سكون» الحل السياسي عند النقطة نفسها التي انطلق منها «جنيف١»، بما فيها المواضيع الخلافية، والتفسيرات المتناقضة التي انتقلت إلى بنود القرار ٢٢٥٤، على حين كان العمل العسكري أكثر حركية، وظهرت «الميليشيات المسلحة» في مواقع جديدة داخل المسار السياسي.

حالة الثبات داخل المسار السياسي لا يمكن كسرها ما دام المبعوث الدولي يسعى لإبقاء نقطة توازن «صلبة» داخل المحادثات، وهو في الوقت نفسه، غير قادر على تجاوز التوازن لعدة اعتبارات أهمها عدم الدخول في تصعيد عسكري، ولكن التوازن لا يمكن أن يصبح حالة مطلقة، وهو ما أثبتته تجربة أستانا التي كسرت بعض التوازنات التقليدية، وغيرت من توزع القوات في الشمال السوري، لكنها على الأقل ذهبت نحو رسم ملامح الأدوار الإقليمية القادمة.

إن الحالة التقنية في المسار السياسي ضرورية لكنها لن تتجاوز مرحلة الخبراء؛ فالصدام الأول سيكون في طبيعة توظيف الأطراف لها، وتوزعها أيضاً على التوازنات القائمة، فهي ستسهل فقط اللقاءات التي يأمل منها دي ميستورا إيجاد نموذج تفاوضي أكثر استمرارا، والجولة الأخيرة وضعت استحقاقا تقنيا يستدعي الكثير من التفكير في مستقبل العمل السياسي وفق السياق الحالي، وهي في النهاية تعكس تعثر «المعايير الدولية» في حل الأزمات وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بسيادة الدول، وبوضع الحلول وفق توازنات إقليمية هشة.

«الائتلاف» يستقوي بأميركا لتحقيق طموحاته

«هيئة التنسيق- التغيير الديمقراطي»: ٢٢٥٤ هو مفتاح للحل السياسي

| الوطن

بعد العدوان الأميركي على الجيش العربي السوري وحلفائه في بادية الشام، طالب رئيس «الائتلاف» المعارض رياض سيف، الذي تهيمن عليه جماعة الإخوان المسلمين، واشنطن بالضغط على روسيا من أجل فرض عملية تفاوضية في سورية تتمكن من خلالها المعارضة من تحقيق طموحاتها وأحلامها بالوصول إلى السلطة، على حين ثمنت «هيئة التنسيق الوطنية- حركة التغيير الديمقراطي» الجهود المبذولة خلال محادثات «جنيف ٦» واعتبر ت أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ هو مفتاح للحل السياسي وليس الحل السياسي ذاته.

جاء ذلك في لقاء جمع رئيس الائتلاف وعضوي الهيئة السياسية هادي البحرة وحواس خليل، بالمبعوث الأميركي الخاص إلى سورية مايكل راتني، يوم الجمعة في جنيف على هامش الجولة السادسة من المحادثات السورية السورية.

ودعا سيف الحكومة الأميركية، وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة، إلى «دعم الحكومة السورية المؤقتة وطواقمها العاملة في المناطق المحررة، بهدف تقديم الخدمات للسكان وتحسين ظروفهم المعيشية». سيف الذي يتظاهر بمظهر القيادي الحريص على مصالح الشعب يبدو أنه تناسى حملة التظاهرات التي خرجت من اللاجئين السوريين في تركيا والتي تتهم ائتلافه بسرقة المساعدات الدولية للاجئين السوريين. وللظهور بمظهر المصلح، قدم رئيس الائتلاف شرحاً للخطة الرئاسية للمرحلة القادمة، وخطة إصلاح الائتلاف، ليتمكن من الارتقاء بعمله.

ويبدو أن الخلافات بين تركيا وأميركا حول «قوات سورية الديمقراطية» ذات الأغلبية الكردية والمدعوم من التحالف الدولي بقيادة واشنطن، كان له مؤشراته في حديث رئيس الائتلاف المدعوم تركيا مع راتني من خلال تأكيد سيف «دور المجلس الوطني الكردي وتمثيله في الائتلاف بموجب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين».

ومن جانبه، قدم راتني التهنئة للهيئة الرئاسية الجديدة، وأكد أنهم مهتمون بالعملية السياسية وداعمون لها، وشدد على ضرورة الوصول إلى الحل السياسي الذي يعطي الشعب السوري حقوقه وكرامته.

في الأثناء جاء في بيان نشره الناطق الرسمي باسم «هيئة التنسيق الوطنية- حركة التغيير الديمقراطي» المعارض منذر خدام، على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»: «إننا نقدر ونتابع الجهود التي تبذلونها في مباحثات السلام السورية في جنيف. اطلعنا على مقترحكم لتشكيل الآلية التشاورية التقنية حول المسائل الدستورية والقانونية، ووجدناها محاولة جادة لتجاوز حالة التعثر المزمن الحاصل في المباحثات الجارية، والناتجة عن التباين الواسع في وجهات نظر ومواقف الأطراف المفاوضة».

وأضاف البيان: «وإذ نثمن جهودكم في هذا الخصوص، فإننا نود الإشارة إلى جملة من المسائل المهمة، ونرجو أخذها بالحسبان لما فيها من أهمية كبرى على سبيل حل الأزمة وتحقيق الانتقال السياسي والتغيير الديمقراطي الجذري والشامل». وأوضح أن من تلك المسائل «أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ على الرغم من فقدانه للآليات الملزمة لتطبيقه، فهو يملك الشرعية القانونية الدولية، وهو مفتاح للحل السياسي وليس الحل السياسي ذاته، وعليه فإنه من الضروري استحداث وإيجاد طرق ومخارج للأزمة شبيهة بمقترحكم الخاص بالآلية التشاورية التقنية حول المسائل الدستورية والقانونية».

وأضاف: «إن المفاوضات الجارية بين أطراف المعارضة والنظام في جنيف غير شاملة التمثيل وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، الذي نص بشكل صريح على وجود مبادرات أخرى للمعارضة غير اجتماعات موسكو والقاهرة والرياض».

ولفت البيان إلى أنه «استبعدت العديد من القوى العلمانية والديمقراطية المعارضة، السياسية منها والعسكرية، التي ساهمت بشكل فعال في محاربة التنظيمات الإرهابية المصنفة على لوائح مجلس الأمن. وإن استمرار استبعادها بهذا الشكل لن يأتي بالحل المأمول، بل سيعقد الأزمة بشكل أكبر».

وقالت: إن «قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ يفوض المبعوث الأممي الخاص إلى سورية بوضع اللمسات الأخيرة لجمع أوسع طيف من المعارضة في المفاوضات الجارية، ولتحقيق هذا الغاية فإننا نحث وندعو إلى تفعيل هذا التفويض لإشراك القوى العلمانية والديمقراطية المعارضة كافة، السياسية منها والعسكرية في الجولة القادمة من مفاوضات جنيف، وذلك لأجل تحقيق حل سياسي مستدام وإنجاز التغيير الديمقراطي الجذري والشامل، وخلاص الشعب السوري من الحرب العبثية التي تعيشها البلاد».

غارة التنف.. الانزلاق الأميركي فرضته مبادرة الجيش نحو دير الزور

| عبدالله علي

ما حصل في البادية السورية، من اعتداء جوي أميركي أردني على قوات للجيش السوري وحلفائه، يحمل بين طياته مدلولين أساسيين، أحدهما هو الإشارة إلى كونه يمثل رسالة تحذيرية ومحاولة لرسم خطوط حمر بعد احتدام التسابق في المنطقة، في ظل توتر إقليمي متصاعد. أما الثاني فهو تعبير عن المأزق الأميركي الناشئ في ظل مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» وما أعقبه من إطلاق الجيش السوري لعملية عسكرية واسعة نحو ديرالزور، إذ تكشف الغارة الجديدة عن افتقار الولايات المتحدة إلى الخيارات الآمنة للتعامل مع الملف السوري واضطرارها إلى التلويح بأوراق تصعيدية قد تكون هي أول من يحترق بنيرانها.

ويبدو المدلول الثاني، هو الطاغي على المشهد أكثر من غيره، لأن الغارة لم تحصل إلا بعد أن كسر الجيش السوري بالفعل ما تعتبره واشنطن خطوطاً حمراً، وبالتالي يمكن القول: إن الغارة جاءت كنوع من رد الفعل على التجاهل السوري لهذه الخطوط، وعدم اعترافه بها وبالمحاذير الناتجة عنها، وهو ما أشار إليه صراحةً بيان المصدر العسكري في معرض تعليقه على الغارة إذ أكد على «أن الجيش العربي السوري يحارب الإرهاب على أرضه ولا يحق لأي جهة أيا كانت أن تحدد مسار ووجهة عملياته ضد التنظيمات الإرهابية».

وبالرغم من ظاهر الحال الذي يدل على القوة الأميركية في عرقلة تقدم الجيش السوري في بعض المحاور، إلا أن مواصلة الولايات المتحدة لهذه السياسة، سيفضي بها إلى الوقوع فيما حاولت تجنبه طويلاً، وهو النظر إليها كطرف عسكري معتد وليس مجرد داعم، وقد كان بيان «حلفاء الجيش السوري» واضحاً في رسائله الاستباقية التي وجهها إلى كل من واشنطن وعمان في أعقاب حشدهما قوات عسكرية على الحدود مع سورية بالتزامن مع مناورات «الأسد المتأهب» حيث اعتبر أي عمل عسكري داخل الأراضي السورية خطاً أحمر لا يمكن السكوت عنه.

نفذت الولايات المتحدة، التي تقود «التحالف الدولي» حتى الآن، ثلاث غارات جوية ضد أهداف للجيش السوري، ويلاحظ من مسارها أن الذرائع تدرجت فيها من ادعاء الخطأ كما حصل في جبل الثردة بديرالزور، إلى الرد على استخدام الكيميائي بالنسبة إلى قصف قاعدة الشعيرات الجوية، وصولاً أخيراً إلى الادعاء أن قصف الرتل العسكري في البادية السورية جاء بسبب «التهديد الذي شكّله الرتل على القوات الأميركية والقوات الشريكة في قاعدة التنف قرب الحدود السورية العراقية الأردنية المشتركة» حسب بيان صادر عن التحالف الدولي.

ويوضّح هذا التدرج في خلق الذرائع، حقيقة أن واشنطن، بدأت بالانزلاق فعلياً نحو التدخل المباشر في الميدان السوري والانغماس أكثر فأكثر في تفاصيل معارك المنطقة الشرقية، وهو ما تعززه التقارير والمقاطع المصورة التي تؤكد أن رأس الحربة التي تقود تقدم الفصائل المسلحة نحو ديرالزور هي قوات برية أميركية تقاتل على الأرض مباشرة.

وتبدو الذريعة التي استند إليها التحالف الدولي لتبرير عدوانه الجديد، غير مقنعة بتاتاً، وللمفارقة فإن دحض هذه الذريعة جاء من الحليف الأردني حيث نقل الموقع الإخباري التابع للقوات المسلحة الأردنية «هلا أخبار» عن مصادر مطلعة أن «قوات التحالف رصدت رتلاً عسكرياً لقوات النظام السوري كان يتقدم باتجاه معسكر التنف لمسافة نحو ٣٠ كيلو متر، ويتكون الرتل من دبابة T٧٢ وبلدوزر وناقلة جنود BMP حيث كانت قوات النظام تهدف إلى إنشاء نقطة تفتيش قرب معسكر التنف»، إذ من الواضح أن هذا الرتل بتكوينه وطبيعة مهمته لم يكن في مهمة قتالية من شأنها «تهديد» القوات الأميركية».

ولعلّ الولايات المتحدة لا تستطيع أو لا تريد الاعتراف بحقيقة الأسباب التي دفعتها إلى استهداف الرتل العسكري جنوب ناحية الشحمي، ولكن مما لا شك فيه أن هذه الأسباب تتعلق بمحاولة ضمان فرض مشروعها القاضي بتقسيم الأراضي السورية والعمل على خلق كيان على طرفي الحدود السورية العراقية لاستدامة حالة الفوضى وعدم الاستقرار وإشغال دول المنطقة بالحروب الداخلية ضد بعضها بعضاً.

من هنا يبدو أن الولايات المتحدة لم تقرر توسيع غاراتها الجوية إلا بعد أن استشعرت خطورة الخطة التي وضعها الجيش السوري الرامية إلى التوجه نحو ديرالزور والحدود السورية العراقية، خاصةً بعد أن تمكن الجيش من إحراز نقاط هامة على طريق تنفيذ الخطة بما من شأنه إجهاض المشروع الأميركي برمته.

تقوم خطة الجيش على تنفيذ عملية ثلاثية الأهداف انطلاقاً من مدينة تدمر التي لم يعد خافياً أن واشنطن وعمان حاولتا في أعقاب سيطرة داعش عليها للمرة الثانية، الاستحواذ على عملية تحريرها واعتبارها «مهمة من مهام التحالف الدولي» الأمر الذي أفشله الجيش السوري بسرعة قياسية عبر استعادة السيطرة على المدينة خلال أسابيع قليلة.

وتتمثل الأهداف الثلاثة لعملية الجيش السوري في البادية السورية بما يلي: أولاً التوجه شمالاً للتضييق على تنظيم داعش في ريف حماة الشرقي، بموازاة الضغط العسكري عليه في ما تبقى من ريف حلب الشرقي ودفعه إلى الانسحاب من هذه المناطق تحت تأثير الالتفاف الميداني عليه. وثانياً، التوجه غرباً نحو بلدة السخنة التي تعتبر بوابة الدخول إلى مدينة ديرالزور، والهدف المباشر هو السيطرة على جبل عبارة ما سيمكن الجيش من الوصول إلى قواته المتمركزة في أحياء ديرالزور ومطارها العسكري، الأمر الذي سيخلق واقعاً ميدانياً جديداً لا يمكن تجاوزه، وأخيراً، التوجه جنوباً نحو معبر التنف الحدودي مع العراق، وهي النقطة الأكثر إلحاحاً التي اتخذها «التحالف الدولي» ذريعةً لتبرير الغارة الجوية الأخيرة، ولا تكتسي هذه الخطوة أهميتها من أهمية المعبر الحدودي فحسب، بل من كونها تعني في حال تحققها، محاصرة الفصائل المدعومة أميركياً في نطاق جغرافي ضيق وقطع الطريق أمامهم باتجاه مدينة البوكمال.

وبالرغم من أن عملية الجيش تستهدف أساساً استعادة السيطرة على ديرالزور باعتبارها المعركة الأكثر أولوية حسب تعبير وزير الخارجية وليد المعلم، إلا أن الأهداف الجانبية التي يمكن أن تترتب عليها لا تقل أهمية عنها خصوصاً لجهة التضييق على داعش في ريف حماة الشرقي، والعمل على إضعافه في المنطقة، تمهيداً لدفعه إلى الانسحاب، فهذا لا يعني الاحتراز من أي مخطط يتضمن الإبقاء على داعش قوياً في الوسط السوري، لاتخاذه أداة لاستنزاف الجيش وربما لإيهام داعش بإمكانية التمدد في هذه المنطقة من أجل إغرائه بالتراخي في الدفاع عن المناطق التي تستهدفها الفصائل المدعومة أميركياً سواء في البادية أو في ديرالزور، وقد يفسر ذلك الهجوم الوحشي الذي شنّه تنظيم داعش على قرى ريف حماة الشرقي، أمس الأول.

من الأهداف الجانبية أيضاً، منع الفصائل المدعومة أميركياً، من الوصول إلى مدن وبلدات القلمون الشرقي الخاضعة لاتفاق تسوية مع الجيش السوري، ويتضمن هذا الهدف محاصرة داعش في منطقة المحسا ومحيط القريتين، وهما آخر معاقله في ريف حمص الشرقي.

ومحصلة ذلك، أن الجيش السوري لن يكون له موطئ قدم في البادية السورية فحسب، بل سيكون قد أنشأ لنفسه امتداداً واسعاً على الأرض يمتد من جنوب الطبقة شمالاً، إلى شمال بلدة التنف جنوباً، مع ما يعنيه ذلك من تخفيف الضغوط العسكرية عليه من جهة، وتزايد قوته واتساع إمكانات التفرغ لمهمة ديرالزور من جهة ثانية، وهما ما لا تريد الولايات المتحدة أن تراه يتحقق على أرض الواقع، ولذلك على الأرجح كانت غارتها الأخيرة في محاولة منها لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإبقاء الجيش السوري في دائرة الاستنزاف المتواصل.

تركيا تتحدث عن ولادة ميليشيا جديدة قريبا في الشمال

| الوطن- وكالات

بينما خرجت مظاهرة في إحدى مناطق مدينة الباب بريف حلب الشمالي ضد القوات التركية، أعلن مسؤولون عسكريون أتراك أن ميليشيا سورية مسلحة أطلقوا عليها «جيش سوري حر جديد»، «سيولد» في شمال سورية، و«ستظهر قدراته الجديدة في العمليات المحتملة في سورية»، فيما يبدو أنه تحضير لاجتياح محافظة إدلب، وذلك بعد إقرار مذكرة إنشاء «مناطق تخفيف التصعيد» في ٤ أيار الجاري في الأستانا والتي تشمل المحافظة.

وأبلغت مصادر أهلية من الباب، بحسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن مظاهرة خرجت يوم الجمعة، في أطراف منطقة الشيخ عقيل الواقعة بمدينة الباب، التي تسيطر عليها القوات التركية والميليشيات العاملة في «درع الفرات»، وضمت عشرات المواطنين الذين رفعوا لافتات وشعارات نادوا فيها «الله أكبر عالظالم، يا أردوغان اسمع اسمع.. جيشك ظالم لا يُطاع، هي لنا هي لنا.. أرض الجبل هي لنا».

من جهة ثانية، كشفت مصادر عسكرية تركية، بحسب وكالة «الأناضول» التركية، أن «قوات من الجيش السوري الحر تخضع لدورات عسكرية مكثفة، من قبل القوات التركية»، وذلك منذ إعلان انتهاء عملية «درع الفرات» التركية في آذار الماضي.

وذكرت الوكالة، نقلا عن مصادر عسكرية أن الجيش التركي أقام معسكرات تدريبية شمالي سورية، بالقرب من الحدود مع تركيا، لتدريب عناصر السوري الحر».

وأشارت المصادر إلى أن التدريب يشمل استخدام مختلف أنواع الأسلحة، والتربية البدنية، وأنه يلتحق بها الأفراد الجدد والسابقون في الجيش السوري الحر، على حد سواء.

وفي السياق نفسه، قال مسؤولون عسكريون أتراك في منطقة التدريب، وفق الوكالة: إن «جيشًا سورياً حراً جديداً يولد هناك، وستظهر قدراته الجديدة عقب التدريبات، في العمليات المحتملة «في سورية».

وسبق، أن تحدثت مصادر إعلامية من إدلب، أن تركيا تسعى لتأسيس ما يسمى «الفيلق الأول»، ويضم سبع عشرة ميليشيا سورية تقاتل في شمال سورية، بما فيهم ميليشيات «درع الفرات».

وأكدت مصادر مقربة من كبرى الميليشيات المسلحة في إدلب لـ«الوطن» في وقت سابق أن بعض قادة مسلحيها طلبوا من الجيش التركي التدخل في المحافظة واحتلالها بغية القضاء على «جبهة النصرة» التي تعتبر أكبر ميليشيات «هيئة تحرير الشام» التي تنازعهم مناطق السيطرة وتهدد وجودهم في حرب طاحنة مرتقبة تحضر لها.

من جانبها، دعت «تحرير الشام»، إلى خرق مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» ومعارضتها، وهددت الميليشيات المسلحة المنضوية في مسار أستانا، بمحاربتها إذا حاولت دخول محافظة إدلب، على حين تحدثت ميليشيا «الجيش الحر» عن «مشاورات» جارية عن احتمال انتشار قواتها في إدلب.

قوات تركية قرب الحدود مع سورية (رويترز)